دينس روس يكشف عن وجهه الحقيقي

■ **حميدي العبدالله**

دينيس روس مسؤول كبير في الولايات المتحدة من أصول يهودية ومن أشدّ أنصار الكيان الصهيوني وحماساً للدفاع عنه، تقلّد مناصب رفيعة في الإدارات الأميركية المتعاقبة، ولا سيما إدارات كلينتون وأوباما، وكان مسؤول فريق التفاوض بعد انطلاق مؤتمر مدريد في أعقاب حرب عاصفة الصحراء الأميركية ضدّ العراق.

كانت المآخذ دائماً على إدارة دينيس روس لملف المفاوضات، ولا سيما على المسارين السوري والفلسطيني، الانحياز المطلق للكيان الصهيوني وليس القيام بدور الوسيط الحيادي، وتصرّف دائماً وكأنه مسؤول إسرائيلي وليس مسؤولاً أميركياً، لكن الإدارات الأميركية التي خدم فيها روس كانت تقدّمه دائماً على أنه مسؤول أميركي وولاؤه للولايات المتحدة وحسب.

في أحدث مقال كتبه ونشره معهد واشنطن كشف عن حقيقة ارتباطه وولائه، فهو من مناصري الكيان الصهيوني وليس الولايات المتحدة، وجّه انتقادات حادّة لكلّ الإدارات الأميركية من إدارة هاري ترومان وصولاً إلى إدارة باراك أوباما بذريعة أنّ هذه الإدارات حاولت إضعاف علاقة واشنطن مع الكيان الصهيوني لكي لا يسبّب ذلك نفوراً عربياً من السياسة الأميركية، وحاول جاهداً تقديم الأدلة على أنّ هذه سياسة خاطئة، وأنّ دعم الكيان الصهيوني لا يجلب على الولايات المتحدة غضب واستنكار العرب، وطبعاً لم يجد روس مثالاً يسوقه لتبرير استنتاجه هذا سوى عرب المملكة العربية السعودية، حيث أشار إلى أنّ الملك فيصل، عندما كان يشغل منصب ولي العهد وعندما قامت واشنطن بتزويد تل أبيب بعدد من الطائرات المتطوّرة لم يزعجها ذلك وتجاهل فيصل هذا الحدث، ويسوق مثالاً آخر أنّ بعض الحكومات العربية تقيم اليوم علاقات مع الكيان الصهيوني، حتى وإنْ كانت هذه العلاقات سرية، خوفاً من غضب الرأي العام العربي، وهنا يعترف روس بأنّ هذه السياسات من بعض الحكومات العربية مخالفة لإرادة الشعوب العربية في كلّ الأقطار العربية، ولا سيما في الأقطار التي تقيم علاقات سرية مع العدو الصهيوني.

ليس هنا في هذه العجالة مجال التعليق على العلاقات العربية–الصهيونية السرية والعلنية، لكن التأكيد على أنّ من كان فعلاً يدير المفاوضات بين الوفود بعد انطلاق مؤتمر مدريد، وهو دينيس روس، كان يمثل الكيان الصهيوني وليس الولايات المتحدة، ويشير ذلك إلى حقيقتين: الحقيقة الأولى، أنّ الكثير من المسؤولين الأميركيين، ولا سيما المعنيّين بملف الصراع العربي الصهيوني حرصت الإدارات الأميركية المتعاقبة على أن يكونوا أنصار الكيان الصهيوني، وحتى من أصول يهودية لضمان ولائهم لتل أبيب وخدمة مخططاتها. الحقيقة الثانية، أنّ الإدارات الأميركية تسعى إلى تمويه ارتباطات هؤلاء عند خدمتهم في الإدارة الأميركية ولا يكشفون عن حقيقة هذه الارتباطات إلا بعد إحالتهم على التقاعد، حيث ينضمّون إلى المؤسسات التابعة لجماعات النفوذ الصهيونية في الولايات المتحدة.

هل قطعت السعودية العلاقات مع إيران تمهيداً لعزلها خليجياً؟

كأنّ السعودية لم تكن تتوقع ان يؤدّي قرارها الوحشي بإعدام الشيخ المعارض نمر باقر النمر الى ردود فعل شعبية في المملكة وخارجها، خصوصاً من مناصري ومحبي الشيخ الشهيد، وكأنّ الداخلية السعودية لم تحتسب كلّ هذه التداعيات التي ستدفع بعضها ثمناً لهذا القرار المريب، وكأنّ حكام السعودية كانوا يتوقعون ان لا يحرك إعدام الشيخ النمر ساكناً في المجتمع السعودي كي تتفاجأ بالتظاهرة امام سفارتها في طهران، لأنّ هذا الاعتبار بحدّ ذاته يشكل تناقضاً مع الفعل القذر الذي تمّ ارتكابه بحق الشيخ النمر والإنسانية جمعاء، لأنه اذا كانت السعودية اعترضت على غضب متظاهري السفارة في طهران، فإنّ هذا يعني أنها لا تقيم وزناً للشيخ، وإنها فوجئت فيه لحظة وقوع الجريمة، ما ينسف كلياً فكرة انّ تنفيذ الإعدام بشخصية لا تؤثر وليس لها محبّين، ووأنّ بقاءها أو تصفيتها سيان، وهذا غير صحيح، وإلا لماذا يتمّ الاعدام؟

في الواقع تعرف السعودية وتحسب كلّ ردود الفعل الممكنة، وهي تيقنت سلفاً أنّ هناك احتجاجات شعبية وتصويبا كبيرا سيتمّ على سياساتها وعملها، وان الخطابات ستعلو، وانّ التحريض وافتعال الفتن ممكن جداً، ومع ذلك هي قامت بالإعدام لكن عليها ان تتوقع ان يكون هناك الكثير من حوادث الاحتجاج التي تشبه ما جرى امام سفارتها في ايران، وهي ربما ايضاً تعرف ذلك، وهنا تكمن الخطورة، لأنّ كلّ هذا يعني انها خططت وحرّضت واستعدّت لكلّ ما سيأتي من الأيام.

كشف اليوم وبقرار السعودية «طرد» السفير الإيراني لديها، كما جاء في الإعلان الرسمي انّ المملكة حضّرت للأسوأ في المنطقة، وإلى تعقيد العلاقات مع إيران والى تأزيم كلّ ما بدا سابقاً ملفات تقترب من الحلول أبرزها الأزمة اليمنية، ولفت هذا القرار الذي لا يشبه من حيث المبدأ أسلوب إيران بالتعاطي مع الأزمات كلها التي تسبّبت بها السعودية على الرغم من معرفة إيران انها أمّ الإرهاب وابيه في المنطقة، فهي لم تتحرك بهذا الاتجاه ولم تتحرّك ايضاً لذلك بعد كارثة حجاج منى وفيها من فيها من مسؤولين ايرانيين رفيعي المستوى.

تعتزم السعودية اذا تأزيم المنطقة أكثر، وتقول انها غير مستعدة بعد للتفاهم، ويبدو أنّ قرارها بقطع العلاقة وسحب السفراء اذا طال بعض الوقت فإنه سينسحب على باقي دول مجلس التعاون الخليجي التي عليها ان تنصاع لهذا الامر، والتي عملياً بدأت منذ الساعة تتحسّس من التعامل مع طهران خوفاً من غضب السعودية التي على ما يبدو تريد تنفيذ سياسة العزل تجاه ايران من أجل الضغط عليها في كلّ الجهات لكنها نسيت أنّ إيران التي لم يستطع العالم عزلها لن تتأثر بمواقف كهذه على الإطلاق، وانّ إيران لم تثبت يوماً انها تخضع للابتزاز مهما كلف الموقف.

التصعيد السعودي التركي «الإسرائيلي» كمحور يبدو انه سلك الطريق، واغتيال القنطار ودخول الموصل وأخيراً وقد لا يكون آخراً إعدام الشيخ النمر، كلها رسائل مكشوفة انّ التسويات لا تزال معقدة، وانّ احداً غير مستعدّ للخضوع لفكرة ان هناك محوراً آخر غير الذي ذكر وهو الروسي الايراني السوري انتصر في معركة الشرق الاوسط الكبرى وان تقسيماً سياسياً على هذا الاساس سيتمّ وانّ تجاهل نفوذه بات مستحيلاً.

التصعيد والسخونة سيدا الموقف والمعطيات لا تبشر خيراً، اقله لفعلة قد لا تدرك السعودية ثمنها الا بعد فوات الأوان، ومن يدري فربما يكون التصعيد والتعقيد مقدّمة لانفراجات مقبلة بعدما يعرف كلّ حجمه ويأكل نصيبه، و«اذا ما كبرت ما رح تصغر»...

«توب نيوز»

النمر والقنطار والطائرة الروسية

- **لا يمكن الفصل بين ما يقدم عليه أطراف الحلف التركي السعودي «الإسرائيلي»، وقد أعلن بصراحة عن كونه حلفاً بما يتخطى إشارات العداوات المشتركة.**
- **أردوغان في زيارة السعودية أعلن حلفاً استراتيجياً بعد خلافات وتنافس كان محوره دور الإخوان من مصر إلى تونس وسواهما.**
- **حلّ الإخوان والوهابيون خصومتهم على قاعدة أن لا مجال للترف، وأنّ الخسارة تقترب.**
- **أعلن أردوغان الحاجة إلى تسريع التفاهمات مع «إسرائيل» بما يتخطى التطبيع وحلّ مشاكل عالقة إلى حدّ التحالف.**
- **أنبوب الغاز «الإسرائيلي» إلى تركيا واحد من النتائج.**
- **الثلاثي يستعدّ لخسائر على ثلاث جبهات.**
- **تركيا أمام روسيا والسعودية أمام إيران و«إسرائيل» أمام حزب الله.**
- **مدخل الخسائر الثلاثة سورية وما تشهده للحلفاء الثلاثة.**
- **تولت تركيا رسم معادلة النار مع روسيا بإسقاط الطائرة، ورغم قساوة الردّ الروسي فوّتت زمن ترتيب العلاقات والتموضع وبقيت على عنادها لتقول للسعودي و«الإسرائيلي» أنها تصمد وأنّ عليهما التحرك برسم الحدود بالدم والنار.**
- **أقدمت «إسرائيل» على اغتيال الشهيد سمير القنطار وتبعتها السعودية بإعدام الشيخ نمر النمر.**
- **الردّ على الجريمتين سيرسم المعادلات...**

التعليق السياسي

الاستيطان الصهيوني... التحدّي الأخطر أمام التطلعات الفلسطينية

■ **رامز مصطفى**

تُمثل جريمة الاستيطان الصهيوني للأراضي الفلسطينية المحتلة، التحدّي الأكبر والأخطر الذي يواجه الشعب الفلسطيني، والذي يقف عائقاً أمام تحقيق تطلعاتهم وأمانيهم الوطنية. ولعلّها جريمة لا تضاهيها جريمةٍ...

أولاً لأنها تعاكس القوانين والشرعة الدولية، وثانياً لأنها عملية نهب ممنهج للأراضي الفلسطينية ومواردها ومصادرها الطبيعية، وتحتلّ الثروة المائية الصدارة في أولويات سياسة النهب هذه. حيث كشفت دراسات أنّ ما يستهلكه المستوطنون الصهاينة من مياه الضفة قد بلغ ستة أضعاف ما يستهلكه الفلسطينيون، قياساً بأعداد الفلسطينيين الذين يتجاوز عددهم المليونين وثمانمائة ألف، مقابل ما يزيد عن نصف مليون مستوطن صهيوني. وللعلم فقد بلغت التكلفة الغير مباشرة بسبب القيود المفروضة «إسرائيلياً» على الوصول إلى المياه في منطقة الأغوار 663 مليون دولار. وثالثاً هي تقضي على أية إمكانية في أن يقرّر الشعب الفلسطيني مصيره فوق أرضه، ويقيم دولته المستقلة عليها، وحتى بمقتضى الأكذوبة الكبرى «حل الدولتين»، بسبب جدار الفصل العنصري، ونقاط التفتيش العسكرية والطرق الالتفافية، التي حوّلت الضفة الغربية إلى كانتونات معزولة.

الاستيطان الصهيوني ومنذ قيام كيان الاغتصاب على أرض فلسطين لم يتوقف، بل هو سياسة منهجية تقاطع وتطابق عندها الساسة الصهاينة بمختلف تلاوينهم ومشاربهم السياسية والدينية، من خلفية حرمان الفلسطينيين من أية إمكانية أن تكون لهم دولة في المستقبل، وتقطع في الطريق على عودة أيّ لاجئ فلسطيني إلى دياره التي طُرد منها في العام 1948. وبعد احتلال الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية عام 1967، بدأ قادة الكيان رحلة الاستيطان، حيث كانت باكورته على يد «حزب العمل» في العام 1975، حيث دشن أولى المستوطنات في «معليه آدوميم». لتكرّ بعدها سبحة الاستيطان بشكل لا سابق له بعد اتفاقات «أوسلو» عام 1993، التي قُسمت بموجبها الضفة إلى مناطق ثلاثة «أ وب وج»، وقد شهدت الأعوام الـ 22 من عمر هذا الاتفاق المشؤوم تسارعاً ملحوظاً في ارتفاع وتيرة أعمال مصادرة الأراضي، وتحويل البؤر الإستيطانية إلى مستوطنات وتوسيعها، حيث تشغل هذه المستوطنات 42 بالمائة من أراضي الضفة الغربية، وعلى وجه التحديد في المنطقة المسماة «ج»، التي تمثل 60 بالمائة من مساحة الضفة الغربية. وقد جاءت الأرقام الرسمية التي أصدرها الكيان حول الاستيطان أنه وصل إلى 25 بالمائة، ونسبة سكان المستوطنات ارتفع إلى نسبته 10 بالمائة. وقد وجه قادة الكيان النشاط الاستيطان بشكل أساسي في المنطقة «ج» على اعتبار أنها المنطقة الأوسع والمتواصلة جغرافياً والتي تمتدّ حتى منطقة الأغوار والبحر الميت (85 بالمائة من مساحة هذه الأراضي تحت السيطرة «الإسرائيلية»)، ناهياً عن مناطق بيت لحم وجنين وأريحا والقدس ونابلس وقلقيلية ورام الله وسلفيت وطوباس وطولكرم. ولتسهيل السيطرة على الأراضي الفلسطينية عمد الاحتلال إلى انتهاج سياسة طرد الفلسطينيين من أراضيهم، وهدم المنازل، ومنع بناء المدارس والمستشفيات، وحرمان السكان من الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه وحفر الآبار، وبالتالي الإعلان عن أنّ الأراضي إما محميات طبيعية أو مناطق عسكرية، يُحظر على الفلسطينيين الاقتراب أو الاستفادة منها حتى ولو بهدف رعي ماشيتهم.

وقد بيّنت الدراسات أنّ الاحتلال الصهيوني يستحوذ وبفضل سياساته أولاً، وتغاضي وتلكّؤ المجتمع الدولي ثانياً، وتقاعس وتباطؤ ورهانات السلطة الفلسطينية البائسة ثالثاً، على معظم أراضي المنطقة (ج)، بحسب دراسة أعدّها البنك الدولي، والتي بيّنت أن 68 بالمائة من مساحة المنطقة قد حجزتها حكومة الاحتلال بهدف بناء المستوطنات فوقها. في حين وبسبب تلك الإجراءات والسياسات قد حرمت الفلسطينيين من الإفادة من أرضهم كونهم أصحابها الأصليين.

لم يقف الأمر عند هذا الحدّ، بل تسبّب الأمر بخسائر فادحة للسلطة الفلسطينية بالمعنى الاقتصادي، على اعتبار أنّ المنطقة «ج»، والموضوع اليد على 68 بالمائة من أراضيها لصالح بناء المستوطنات، هي الركيزة الاقتصادية التي يُعتمد عليها دونما الحاجة إلى إبقاء الدولة الفلسطينية العتيدة رهينة ومُلحقة بالاقتصاد «الإسرائيلي»، وفق «بروتوكول باريس الاقتصادي» الكارثي في العام 1994، بالإستناد إلى اتفاقات «أوسلو». حيث أتاح هذا البروتوكول لـ«إسرائيل» الاستمرار في السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني وتقييد إمكانات النمو الاقتصادي للشعب الفلسطيني. وحدود السيطرة «الإسرائيلية» لم تقف عند حدود مصادرة الأراضي الفلسطينية وحسب، بل تعدّتها إلى ما يجنيه الكيان على حساب الفلسطينيين، حيث بلغت الإيرادات «الإسرائيلية» من استغلالها الأراضي الفلسطينية في غور الأردن وشمال البحر الميت 130 مليون دولار.

ويأتي طرح المشروع الاستيطاني الجديد في منطقة (E1) من أجل بناء 55 ألف وحدة سكنية، استكمالاً لمشروع السيطرة المطلقة على الضفة والقدس والقضاء كلياً على أية إمكانية لقيام دولة فلسطينية، من خلال قطع أوصال المدن بعضها عن بعض، وبالتالي عزل مليون فلسطيني عن باقي المدن والمحافظات في وسط وشمال الضفة الغربية. فالمشروع الاستيطاني الجديد يمتدّ من القدس في ضواحيها الشرقية، وسيربط المستوطنات ما بين القدس الغربيه والشرقية حتى البحر الميت، وهو سيقطع بشكل طولي الأراضي الفلسطينية، مما سيضع الآلاف من الفلسطينيين في مهبّ الترحيل والتهجير القسري، بسبب مصادرة مئات آلاف الدونمات لصالح المشروع الاستيطاني.

والأنكى أنه وعلى الرغم من جرائم الاستيطان المدموغة، يخرج بنيامين نتنياهو أمام مركز التقدّم الأميركي في تشرين الثاني من العام الماضي، زاعماً أنّ مستوطنة جديدة في الأراضي الفلسطينية لم تقم في الـ20 سنة الماضية. بالتأكيد هو يكذب على نفسه وعلى المجتمع الدولي الذي لطالما عمل على حماية كيان العدو من المساءلة القانونية والأخلاقية على ما ارتكبه من جرائم بحق الشعب الفلسطيني، على الرغم من تيقنه أنه يكذب ويمارس أبشع صور التعسّف والعنصرية بحق الفلسطينيين. وما كشفته وسائل إعلامية مؤخراً عن رفع مجموعة من الأميركيين دعوى قضائية ضدّ وزارة الخزانة الأميركية، لمنع منظمات غير ربحية من تقديم تبرّعات معفاة من الضرائب تقدّر قيمتها بالمليارات (280 مليار دولار أميركي إلى 150 مؤسسة «إسرائيلية» غير ربحية خلال العقدين الماضيين)، لدعم الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية، يؤكد مدى التواطؤ الدولي على القضية الوطنية للشعب الفلسطيني، وتحديداً الإدارة الأميركية الراعية الحصرية لما تسمّى عملية «السلام» بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني. فنتنياهو قد وافق على بناء عشرين مستوطنة خلال تسلمه حكومة الكيان، ليحتكر حتى الآن حصرية أنه الراعي الرسمي للاستيطان من دون منازع، وتحديداً في فترة ما بين الأعوام 2009 و2015. ويأتي كتاب «على حافة الهاوية» للمحامية «الإسرائيلية» طالي ساسون، والتي وإنْ انتقدت فيه السياسات الاستيطانية، من خلفية خوفها على كيانها من أن يخسر سمعته ومكانته كـ«دولة ديمقراطية»، إلاّ أنها تدين الاستيطان الذي وصفته أنه سيبقي على «إسرائيل» دولة شريرة، طالما هي استمرت في احتلال الشعب الفلسطيني. وتؤكد ساسون أنّ الاستيطان عمل غير قانوني، بحسب ما أشارت إليه المحكمة الجنائية الدولية عام 2004 باعتبار الاستيطان جريمة لأنها انتهاك فاضح للقانون. كما حذرت من أنّ استمرار الاستيطان من شأنه أن يجعل حملة المقاطعة الدولية تطال كلّ المنتجات «الإسرائيلية»، وليس فقط تلك المُصدّرة من المستوطنات.

نعم... لقد آن الأوان

■ **د. سلوى الخليل الأمين***

قيل: العلم نور، والنور يقذفه الله في الصدور، يؤنس به بني البشر، فيزيدهم من علوم الحياة التي يتلقونها في المدارس والجامعات، عبر الاطلاع على مختلف أنواع العلوم والنظريات والتواريخ القديمة والحديثة، والأهمّ الاستفادة من علم الرياضيات وعملياته التحليلية، بحيث البدء بقراءة الـHYPOTHESE جيداً، تستنفر العقل كي يصار بعدها إلى شحذ التفكير من أجل إيجاد الحلّ الصائب الصحيح، المبني على قدرات علمية، ذكية، ومتمكنة من التحليل والشرح، وصولاً إلى النتائج المرجوة (CONCLUSION) في النهاية.

من المعروف أنّ علم الرياضيات يُسمّى علم المنطق، بمعنى أنها علوم لا تخطئ، بل تتطوّر مع الزمن استناداً إلى وساعة مدارك العقل، الصاعد دائماً إلى مراتب التطوّر والارتقاء، لهذا تبقى هذه العلوم المرتكز الأساس لكلّ العلوم النظرية والعلمية وحتى الأدبية والسياسية، بمعنى أنّ التوقيع على صحة النتائج المحصلة، هو أمر بديهي، ما دامت النتائج ارتكزت على صحة التحليل والتطبيق حسب النظريات العلمية، المعترف بها في علم الرياضيات... مهما كثرت الاجتهادات التي تصبّ حتماً في تكريس حقائق المعرفة بالمنطق السليم، الذي لا يعرف الزحال ولا الخطأ.

والحياة أمّ العلوم، والإنسان مصدر تطوّرها، والعقل هو الأداة المحركة لها بمنحة ربانية متميّزة، بل هي المحرك الأساس لكلّ ذي رأي وحكمة، من هنا يجب على كلّ من يدّعي في العلم معرفة، أو يصطف في سلّم المثقفين والعلماء أو الأدباء والمفكرين، أن يزن الأمور بميزان الذهب قبل النطق برأي، يحتمل الخطأ أو الصواب في آن.

لهذا من المستحسن القول، انه حين تلوح الأعاصير على أمة ما، تنثر ذراتها المؤلمة على عقول الناس، هنا يبدأ الفرز، فمنهم من يتعصّب لدين دون معرفة بأصول الدين، ومنهم من يتعصّب لمذهب ما حتى لو ادّعى العكس، دون التعمّق في دراسة المذاهب ونشأتها ورموزها، ومنهم من يتطاول بالرأي المستفزّ على من ارتضاهم شعبهم قادة ومثل ومثال، ومنهم من يهرولون خلف حاكم مستبدّ طاغية حتى لو امتصّ ثرواتهم وبلعها وأغرق بها ناسه وعشيرته وحجبها عن شعبه المسكين! ومنهم من يأبى أن يتدخل الآخرون في مجرى أحكامه التعسّفية، حين هو في المقلب الآخر يدعم ويسلّح ويبذل ثروات شعبه وبلاده من أجل دمار أوطان عربية ذات سيادة واستقلال، ومعترف بها في منظمة الأمم المتحدة، دون هوادة أو عدل او رحمة، ومنهم من يشتري بأموال شعبه ضمائر الأنفس الضعيفة اللاهفة لاكتناز المال ولعقه كيفما تيسّر الحال، وإنْ عبر سفح الكرامات، لمجرّد تنفيذ غايات هدّامة، تصبّ في صالح بني صهيون وسياسة الأميركي المتسلّط على مصالح شعوب العالم قاطبة.

فالبعض يحلل لنفسه قمع حرية الرأي والقتل وسجن الأبرياء، ويطالب غيره بتطبيقها في دياره،عبر تدخلات مقياسها النار والبارود والتدخل الأجنبي، هنا يجوز لي ككاتبة أن أرسم المعادلة الرياضية، إذ كيف للسعودية الحق أن تمنع مواطناً عندها من المطالبة بحقوق ناسه وأهله وعشيرته وإبداء رأيه سلمياً كما فعل المهاتما غاندي أو نيلسون مانديلا، ومن ثم تحارب سورية وتدمّرها، واليمن وتحرقها، ولبنان وتدخله في دائرة الفوضى عبر أعوان تمّ زرعهم لهذه الغاية، حيث لا يفقهون ألف باء العلم السياسي ولا يمتلكون حرية رسم القرار، وكلّ هذا، والبعض غاف عن ترتيب معادلاتهم الرياضية الذهنية بهدوء وروية، من أجل أن نقنع بعضنا البعض، دون تشنّج، ودون إكراه، ودون غضب، ودون حقد، ودون نميمة قد تفسد في الودّ قضية، لغايات في نفس يعقوب، يعلم من يعلم، أنّ من يروّج لذلك هو المستفيد وهو الشرير، القابع خلف الأسوار يحوك المؤامرات الشيطانية المهلكة والمدمّرة، من أجل فتات من المال، يشبع بطونهم بعد جوع مدقع، ويلوّن عقولهم وضمائرهم بالسواد.

نحن يا سادة الفكر والثقافة الملوّنة بألف مظهر كاذب ومخادع، لسنا من المدّعين المتطفلين على قضايا الشعوب والأمة، والكلّ يعلم أنّ هذه الأمة العربية هي أمة واحدة، وإنْ كانت برؤوس مختلفة، منها السيّئ ومنها الجيّد، ومنها الخائن ومنها المقاوم المجاهد، ومنها المسيح المرفوع على الصليب، ومنها الرسول محمد المهجّر مع صحبه من ظلم قبيلته وأبناء عمومته، والسبب حق أراد له الله نشره بين البشر بدءاً بقومه أولاً، واتبعه طائعاً مؤمناً بهدي الله وصراطه المستقيم، وأنكروه عليه، كما يتنكّر اليوم معظم العرب لقضية فلسطين، ولدم كلّ شهيد سفحت روحه على الأرض الطهور دفاعاً عن الحق السليب... وأقصد فلسطين.

لهذا... ولتاريخه لم يستطيع أيّ مثقف أو مثقفة أن يقنعني بخلاف ما أنا عليه من عداء لـ«إسرائيل»، وتأييد لكلّ من يتبع سياسة المقاومة ضدّ هذا العدو المغتصب لدولة عربية، هي جزء من تاريخنا وامتدادنا عبر العصور، بعيداً عن المذهبية والعرقية والطائفية، إنْ بحجج مثبتة، أو عبر آراء متينة وموثقة، أساسها البناء على نظريات علمية منطقية، تستند على تحليلات علمية رياضية، ربما ساعتئذ أقتنع بصدق الهواجس والخوف والتعصّب المستشري عند البعض، لمجرّد أنّ هذا يتبع هذا البلد أو هذه الطائفة، دون تعقّل وتبصّر ودراسة تحليلية سوى ما تفبركه وسائل الإعلام من أكاذيب وخداع، يتمّ تجاوز خطرها حين تكون الصحوة عامة لا خاصة، وحين يكون الصالح العام هو لمصلحة أمة، رنحني هواها من المحيط إلى الخليج، ولا أتمنى لها سوى السؤدد والمجد... والتاريخ المبسوط فوق كلّ القمم، صفو عقول وامتداد أمنيات، تدرك مخاطر الزمن، وجدوى التعاون الأخوي وقوته العظيمة، التي لا تكسرها عاديات الزمان، ولا تهدّها الأعاصير... مهما اشتدّ أوراها، ومهما بلغ عصفها، حتى لو كان مجنوناً في أكثر الأحيان.

بصريح العبارة، ما حدث للشيخ نمر باقر النمر الحجازي الجنسية والعربي الهوى، هو غلطة مميتة في حق من أصدر الحكم ومن نفذه، أتمنى مخلصة ألاتنعكس سلبياته ضرراً على الشعب السعودي الشقيق، وإنْ أخطأ من تولى إعطاء الأمر، فكلّ بلاد العرب هي بلادنا، وإنْ جرت تجزئتها من قبل الاستعمار سابقاً، وما زال الاستعمار الجديد يعمل على تجزئتها حالياً، اتفاقاً مع الصهيونية العالمية، الذين يسعون جاهدين لتمزيق هذا الجسم العربي المتأصّل لغة وجذوراً وتاريخاً وحضارة.

تبقى الكلمة الأخيرة هي التمنّي بأن يكون اشتداد الأزمات سبيلاً لانفراجها عبر هدوء الأنفس الأمّارة بالسوء، لأنه لا يجوز أن يبقى النعاس لبوس هذه الأمة، وعدوّنا صهيوني واحد، مهما تكدّست على الأفنان من انهزامات أنفس، لم يدركها العقل والصراط المستقيم.

فيا سادة الرأي والحلّ والربط، علينا أن نخرج المنافقين المتزلّفين من ديارنا، وأن نعيد عصب العروبة ولغة الضاد التي توحدنا إلى أماكنها الأصيلة، وأن نعود لقراءة مضامين سورة الحجرات الآية 13 من القرآن الكريم بتمعّن وصفاء نيات: «يا أيها الناس إنا خلقناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم إنّ الله عليم خبير».

لهذا لا بدّ من القول إنه آن الأوان لكشف الحقائق، فصديقك من صدَقك لا من صدّقك، والتوقف عند النتيجة القائلة: «إنّ الله عليم خبير». وهنا ربما لي الحق بسؤال أصدقائي وصديقاتي من أهل الفكر والثقافة عن مضمون هذه العبارة الكريمة، والسؤال: بأي حق يجوز لمسلم أن يكفّر مسلماً، وأن يقول له أنت من الخوارج أو أنت رافضي؟ أليس هذا الكفر بعينه، الذي ذكر في كتاب الله وتمّ النهي عنه؟ إذ أنّ المؤمن كما تلقينا في علوم الأديان وخصوصاً عند المسلمين جميعاً، هو من يؤمن بكتاب الله وسنة نبيّه، وأنّ الخلق كلهم عيال الله، وأن لا إكراه في الدين، ومن شاء منكم فليؤمن ومن شاء فليكفر... وطبعاً الحساب لله وحده وهو رب العالمين.

* رئيسة ديوان أهل القلم

دمه سينتصر على سيوفكم وسيسقط عروشكم

■ **محمد شادي توتونجي**

هم صنيعة المخابرات البريطانية، بريطانيا تلك المملكة الإستعمارية التي كانت يوماً لا تغيب عنها الشمس، بسبب انتشار ووسع مساحة الدول التي احتلتها على مساحة الأرض، وكانت الوسيلة الأولى والأكبر والأهمّ التي استخدمتها تلك المملكة الإستعمارية هي سياسة نشر الفتن وتغذيتها وتفريق الشعوب وزرع النعرات الطائفية وإذكائها بينهم لتفريقهم كي يسهل قضمهم، فضلا عن إجرامها وارتكابها الفظائع من القتل والإرهاب.

ولعلّ أبرز الأمثلة على هذه السياسة كيف عملت الحكومة البريطانية على تدمير ما أنجزه غاندي في الهند ولعبت على وتر الدين والعرق وغذت الانفصال في عقل محمد علي جناح إلى أن قسّمت الهند واقتطعت منها باكستان كأرض للمسلمين، وكان الحرص شديداً على إبقاء منطقة نزاع بين البلدين حتى بعد تقسيمها وكانت كشمير هي نقطة الصراع الدائم حتى يومنا هذا.

وبريطانيا هذه هي نفسها من أنشأت كلّ الكيانات المذهبية المتطرفة من تنظيم «الإخوان المسلمين» إلى الكيان الصهيوني إلى الكيان السعودي، وكلهم يتشاركون الصفات العنصرية والتكفيرية لهم صبغة دينية واحدة يقتلون من خالفهم، وسلاحهم الإرهاب تحت شعار ديني يتعرّض من يخالفه للقتل.

وهؤلاء هم آل سعود، الذين لم يخالفوا عهد وشرط صانعيهم، للحفاظ على التبعية وعرش الخضوع والاستعباد، وسفكوا دماء العرب والمسلمين، وكل الدماء التي سفكوها لم تروهم في سورية ولبنان وليبيا ومصر والعراق وفلسطين واليمن.

فآل سعود شنوا أولى حروبهم الاستعمارية على أبناء الجزيرة العربية وخاضوها بالذبح والقتل والسبي للنساء وإرغامهن على الزواج، ومسحوا وطمسوا هويات كل أبناء الجزيرة العربية من العشائر الأصليين، وأسموها عنوة باسم عائلتهم آل سعود، وبات كل سكان مملكة الرمال ينالون ما يسمى بالتابعية السعودية.

أما ثانية معاركهم فكانت على العراق بعد أن أنهكوه بالحرب مع إيران، ثم بدأوا بتدميره اقتصادياً بتخفيض أسعار النفط، الأمر الذي دفعه إلى الحرب عليهم فاستجروا كل أساطيل الناتو وأميركا إلى المنطقة وحاربوا العراق وشربوا من دماء أبنائه وما زالوا حتى اليوم يشربون من دمه طائفياً ويقتلونه اقتصادياً مرة أخرى بلعبة النفط الملوّث بدماء العرب.

وثالثة معاركهم كانت ضدّ المظلومين في البحرين، لحماية مستبدّيها ممّن يوالون آل سعود من آل خليفة، وهتكوا الأعراض واستباحوا الدماء، ودمّروا التراث البحريني، وحاربوه عرقياً وطائفياً بحجة التمدّد الفارسي الشيعي، ومنذ سنوات وسيوفهم لم تستطع قهر الدم البحريني، تلك البحرين بمساحتها التي لا تعادل أصغر مدينة في مملكة السعودية، بالرغم من كلّ عدة وعتاد ما أسموه بقوات «درع الجزيرة».

كلّ تلك الحروب الثلاثة بكلّ دمائها لم ترو ظمأ آل سعود، فشنّوا في ليلة السادس والعشرين من آذار حربهم الإرهابية على أبناء اليمن التي ستكون الأخيرة حتماً في تاريخ هذه العائلة المجرمة، فلن تمرّ هذه الحرب عبثاً ومفاجآت الميدان ستكون أكبر مما يتصوّرون، فهذه المرة كرة النار ستلتهم الجميع ممن تورّط في هذه الحرب، بدءاً بالسعودية التي ستخسر جزءاً كبيراً من قوتها العسكرية، إضافة إلى بعض الأراضي التي احتلتها عنوةً من اليمن في جيزان ونجران وعسير، كما هو حال دويلات الخليج التي ستطاولها شظايا هذا الإجرام مثل الكويت والإمارات وقطر، التي جنّ جنونها من خسارتها في مضيق باب المندب، ولكنهم لم يدركوا أنهم سيخسرون مضيق الهرمز أيضاً إذا استمروا في جنونهم هذا وإجرامهم جراء شراكتهم في سفك الدماء العربية.

اليوم يعيدون كتابة تاريخهم الملعون ويثبتون لسيد نعمتهم الصهيو - أميركي أنهم على عهدهم في الإجرام باقون، وأنهم حريصون على إثارة الدم والفتن في المنطقة، وجرّها إلى الحرب الفتنوية الطائفية، وتحديداً الفتنة «السنية – الشيعية»، تارةً في العراق وتارةً في لبنان وتارةً في سورية، وبدايةً واستمراراً اضطهادهم لأبناء جلدتهم وسكان الأرض الأصليين في شبه جزيرة العرب، أهلنا سكان المنطقة الشرقية في شبه الجزيرة العربية ذات الغالبية «الشيعية»، وهي المنطقة التي تعدّ الأغنى في شبه جزيرة العرب نفطياً، مصدر الدخل القومي الأكبر لمملكة الطغمة الحاكمة من آل سعود.

هذا الاضطهاد الذي تمارسه هذه العائلة بأهلنا هناك يبدأ من الحصار المعيشي القاتل عليهم وتفقيرهم، وحظر الوظائف الحكومية الكبرى عليهم، ومنعهم من ممارسة شعائرهم الدينية بحرية، وإرهابهم مخابراتياً وأمنياً، واعتقالهم تعسّفياً، ومحاصرة مناطقهم عسكرياً بمعسكرات الحرس الوطني لآل سعود، وحرمان الشعب العربي في نجد والحجاز من عائدات النفط والثروة التي وضعت تلك العائلة الحاكمة اليد عليها بالسيف وتسلط رجال الدين التكفيري الوهابي، وقمعت كلّ من يخالفها ونفذت أحكام الإعدام بالساحات لإرهاب منتقديها ومن تسوّل لهم أنفسهم مخالفتها أو انتقادها بعقيدة أو سياسة.

آل سعود هؤلاء الذين نفذوا حكم الإعدام القهري الفاسد التعسّفي بحق آية الله الشيخ نمر باقر النمر فقط لأنه «شيعي» أولاً، ولأنه عرّاهم وكشف حقيقتهم على العلن ورفض الظلم بتهمة التحريض على الحكم والتآمر على زعزعة الأمن، وإنْ كان ظنّ آل سعود أنّ دم الشهيد الشيخ النمر هو ردٌ على تصفية غلامهم الصهيوني زهران علوش، فإننا نقول لهم وبالفم الملآن، إنّ ساعة حسابكم قد دقت، وكما أخبرنا ابن عمكم الصهيوني إبان اغتيال الشهيد القائد سمير القنطار، بأنّ حسابنا معكم لم ولن يغلق، وأنّ دماء كلّ تلك العائلة لا تعادل قطرة دم مجاهد أو طفل أو امرأة أو شيخ سفكت على أيديكم النجسة الملوّثة بدماء المظلومين.

وآل سعود هم أنفسهم من يموّل الإرهاب العالمي يومياً ويزوّده بالسلاح والرجال والفتاوى اللادينية منذ إنشاء تنظيم «القاعدة» الإرهابي إلى ظهور فطوره وأدرانه من جبهة «نصرة» وتنظيم «داعش» وغيرهما من التنظيمات الإرهابية التكفيرية الوهابية.

وهم أنفسهم من يموّل القنوات الفضائية المذهبية والطائفية والفتنوية، وهم أنفسهم من يعمل جاهداً بكلّ ما أوتي من مال وعهر وعنجهية على إنزال القنوات المقاومة وصوت الحقيقة من على الأقمار الصناعية بتهمة التطرف والإرهاب بدءاً بقناة «العالم» و«الميادين» وصولاً إلى «المنار» و«المسيرة»، حسب تصنيف سيدها الصهيو– أميركي.

وآل سعود هم أنفسهم من يموّلون ما أسماه سيدهم بـ«الثورات الديمقراطية» في دول المقاومة لتخليصها من «الأنظمة الديكاتورية»، وهم النظام الوحيد في العالم الذي يمنع إقامة الكنائس للمسيحيين لإقامة صلواتهم وعباداتهم، بل ويمنعوهم حتى من احتفالاتهم الدينية وأداء صلواتهم في منازلهم الخاصة، وتقوم باعتقالهم وقمعهم وسجنهم ثم ترحيلهم، على عكس شريعة ودين سيدنا محمد بن عبدالله، ولإقامة شريعة ودين محمد بن عبد الوهاب الوهابية الظلامية.

مما سبق نجد أنّ هذه العائلة الحاكمة المحتلة لأرضنا العربية في شبه جزيرة العرب والمتسلطة على مقدارت العرب والمسلمين فيها هي الذراع الأطول للصهيونية العالمية بل هي أدهى وأخبث وأمرّ، وأشدّ ما يثير في النفس من الغثيان والألم أنّ هذه العائلة الحاكمة تدفع من أموال العرب والمسلمين للصهاينة والأميركيين لكي يقبلوا عبوديتها وتثبت ولاءها لهم لتبقى حاكمة مستحكمة في رقاب وثروات العرب والمسلمين، ولكي تظلّ رأس الحربة ومحراك جهنم في إشعال الفتنة بين العرب والمسلمين من سنة وشيعة.

ولولا أنّ الله حبانا في هذا العصر قادة ذوي عقل راجح، وأئمة حكماء في سورية ولبنان وفي الجمهورية الإسلامية في إيران، لكانت أيامنا فتناً كقطع الليل المظلم، ولكن لله الحمد بأنّ من يقدر على الحرب في محور المقاومة لا يقوم بها، وأن من يريد أن يشعلها «أوهن من بيت العنكوت».

ديمومة الانتفاضة وفشل الاحتلال في إخمادها

■ **إبراهيم ياسين***

في ظلّ الانتفاضة الفلسطينية المتجدّدة على أرض فلسطين، والتي خالفت كلّ التوقعات بشأن قدرتها على الاستمرار، بدأ يُثار نقاش في الساحتين الفلسطينية والعربية حول سبل تطوّرها وتحوّلها من انتفاضة تستخدم في عملياتها وسائل شعبية كالسكين والدهس بالسيارات، إلى انتفاضة مسلحة بوسائل القتال الحديثة.

ولوحظ أنّ هذا النقاش قد جاء في أعقاب سقوط كلّ التوصيفات التي راحت تتحدّث عن الانتفاضة بأنها لا تعدو كونها هبّة شعبية عفوية عابرة لا تملك شروط استمرارها وتحوّلها إلى انتفاضة شعبية متواصلة لها صفة الديمومة.

من هنا فإنّ كلّ كلام يسقط على واقع الانتفاضة الحالية دون أن يأخذ بعين الاعتبار سمات هذه الانتفاضة الجديدة وطابعها الشعبي البعيد عن أيّ سيطرة قيادية من أيّ فصيل فلسطيني، وأماكن انطلاقتها، إنّ هذا الكلام ليس سوى هرطقات أو تنظيرات بعيدة كلّ البعد عن قراءة مدلولات هذه الانتفاضة وطبيعتها الجديدة.

فأيّ حديث عن الوسائل التي تعتمدها الانتفاضة، إنما هو مرهون بالجهة التي تتولى عملية تنظيمها، وهي جهة «سرية»، غير معروفة لا لدى أجهزة العدو الصهيوني، ولا لدى أجهزة السلطة الفلسطينية، ولا شك بأنّ هذه الانتفاضة التي لجأت إلى الوسائل الشعبية في مقاومة الاحتلال والمستوطنين، إنما كانت تنطلق في ذلك من الظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وفي ظلّ قيود السلطة الفلسطينية المتعاونة أمنياً مع الاحتلال، ومن أنّ الوسائل الشعبية المستخدمة في المقاومة يصعب على العدو اكتشافها أو تفادي امتلاكها من قبل أيّ مواطن أو منع حدوث العمليات، فمثلاً كيف يمكن لأجهزة الأمن الصهيوني أن تمنع الناس من امتلاك «سكاكين المطابخ» أو«السيارات الخاصة»، وبالتالي كيف يمكن لهذه الأجهزة أن يكون لديها إنذار مسبق بحصول أيّ عملية فدائية تستهدف جنود للاحتلال أو مستوطنين في أيّ منطقة من فلسطين المحتلة، وهذا ما يربك كيان العدو وقيادته العسكرية والأمنية، فمثل هذا الوضع يصعب مواجهته أو الخروج منه، لا سيما أن هذه الانتفاضة الجديدة وعملياتها الجريئة ليس بالإمكان الوصول إلى الجهات التي تقف وراءها لأنّ الشبان والشابات الذين ينفذون العمليات، لا هرمية تنظيمية لهم، وبالتالي غير معروفة ولا يمكن لأجهزة الأمن الصهيونية أن تصل إليها، وبالتالي لا يمكن القضاء على المخططين لها أو اعتقالهم.

أما الحديث عن تطور الانتفاضة إلى استخدام وسائل القتال الحديثة في عملياتها، فهذا أمر متروك تقديره للجهات التي تقف وراء هذه الانتفاضة. فهي الأقدر على تحديد الوسائل، ثم أنّ أيّ انتفاضة في ظروف الاحتلال، كالاحتلال الصهيوني وفي ظلّ التعقيدات التي يواجهها النضال الفلسطيني لا بدّ أن تسلك مسارات في تطوّر أدائها الذي ينطلق من الواقع الذي تحصل فيه. فهي تتركز عملياً في مناطق سيطرة الاحتلال الصهيوني المباشرة، وهذا ما جعل السرية سمة أساسية من سمات هذه الانتفاضة. وهي شرط من شروط استمرارها وديمومتها المستندة أيضاً إلى الحاضنة الشعبية المنتفضة ضدّ الاحتلال والمستوطنين وممارساتهم التعسفية الوحشية والعنصرية.

وبدا من الواضح أنه مع دخول الانتفاضة شهرها الرابع دون توقف، وارتفاع منسوب عملياتها ضدّ جنود الاحتلال والمستوطنين قد قطع الشك باليقين لناحية ديمومتها التي تشكل أحد شروط الإنتفاضة إلى جانب تطوّر أداء عمليات الشبان الفلسطينيين، والذين باتوا ينجحون في تحقيق أهدافهم والإنسحاب بعدما كان معظمهم يستشهد أو يقع في الأسر بعد تنفيذ العملية.

ويؤشر كلّ ذلك إلى فشل كلّ الإجراءات الأمنية الصهيونية غير المسبوقة لإخماد الإنتفاضة أو الحدّ من العمليات الفدائية. بل إنّ الإجراءات القمعية والمترافقة مع الإيغال في الاعتداء على المقدّسات وبناء المزيد من المستوطنات تسهم في تزخيم الانتفاضة وزيادة القناعة لدى أبناء الشعب العربي الفلسطيني في سلوك خيار مقاومة المحتل، باعتباره السبيل الوحيد في مواجهته، واللغة الوحيدة التي يفهمها قادة العدو ومستوطنيه.

* ناشط سياسي